

Distr.: General
8 February 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة من إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني - زوما (انظر المرفق)، يحيل بها البيان المتعلق بالحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٦٤٩ التي عقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وتقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يحال عملاً بما طلبه مجلس الأمن في الفقرتين ١٨ و ٤٤ من القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني - زوما، أود أن أحيل إليكم طيه البيان المتعلق بالحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الضميمة الأولى) الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٤٩ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وتقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر الضميمة الثانية).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والبيان والتقارير على أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(توقيع) إسماعيل شرفي
مفوض السلم والأمن

الضميمة الأولى

بيان عن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٦٤٩ التي عقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ القرار التالي على أساس نظره في تقرير رئيسة المفوضية عن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي):

إن المجلس،

١ - **يحيط علماً** بتقرير رئيسة المفوضية والإحاطة التي قدّمها مفوض السلم والأمن بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، **ويحيط علماً** أيضاً بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثل الصومال وممثل إثيوبيا، بصفتها رئيسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبصفتها دولة أفريقية عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك بالبيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الصين وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛

٢ - **يشير** إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك البيان PSC/PR/COMM (DCXXII) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٦٢٢ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والبيان PSC/PR/COMM (DCVIII) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٦٠٨ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والبيان PSC/PR/COMM.2 الذي اعتمده المجلس في جلسته ٥٩٥ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

٣ - **يعرب عن ارتياحه** للتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في العملية الانتخابية في الصومال، **ويرحب**، في هذا الصدد، بإنشاء جمعية تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وبإعادة انتخاب محمد شيخ عثمان جوارى رئيساً للبرلمان التاسع في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في السياق نفسه، **ويشني** على التزام منتدى القيادات الوطنية في الصومال، والفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، والفريق المعني بتنظيم الانتخابات غير المباشرة على مستوى الدولة، والآلية المستقلة لحل المنازعات الانتخابية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني بهذه العملية الانتخابية، وعلى انتخاب نائبات في البرلمان؛

٤ - يؤكد أهمية كفالة أن تعالج جميع ادعاءات الممارسات السيئة والتلاعب بالتصويت معالجة موضوعية، وبتطلع إلى إنجاز العملية الانتخابية من خلال انتخاب رئيس في الموعد المقرر ودون مزيد من التأخير، ويثني على أفراد قوات الأمن الوطني الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي لما أظهره من شجاعة وجدارة مهنية وفعالية في دعم هذه العملية الانتخابية التي تجري حاليا دون وقوع حوادث بارزة، وبخاصة حول المواقع الانتخابية الستة المعينة؛

٥ - يرحب بالإنجازات التي تحققت في عملية تشكيل الولايات في الصومال، وفي هذا الصدد، يلاحظ مع الارتياح، الانتهاء، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من تشكيل إدارة إقليم هيرشيبيلي الذي انتخب مجلسه رئيس الإقليم ونائب الرئيس ورئيس المجلس ونائب رئيس المجلس، مما يشير إلى الاستكمال الرسمي لإنشاء الولايات الأعضاء في اتحاد الصومال، ويكرر تأكيد دعمه الكامل لحكومة الصومال الاتحادية على هذه الإنجازات العظيمة، ويشجع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على مواصلة العمل بطريقة منسقة ومتناسكة من أجل توطيد المكاسب التي تحققت في البلد؛

٦ - يعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار التهديدات التي تشكلها حركة الشباب على السلام والأمن في الصومال وفي المنطقة، من خلال تكرار الهجمات غير المتناظرة، وفي هذا الصدد، يدين بشدة هذه الهجمات، وعلى وجه الخصوص، يحيط علما بالحادثة التي وقعت في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ خارج بوابة المدينة وعند مدخل فندق في مقديشو، ويعرب عن تعازيه لأسر أفراد قوات الأمن الوطني الصومالية الذين فقدوا حياتهم، ويتمنى الشفاء العاجل لمن أصيبوا بجروح؛

٧ - يلاحظ مع بالغ القلق بعض حوادث إعادة احتلال حركة الشباب لمدن رئيسية في منطقة هيرشيبيلي (موقوكوري، وعيل كالي، وهلقان) ومنطقة باكول (مدينة تيبغلو، غوف غدود)، ويشدد على ضرورة قيام بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية بتكثيف الجهود لاستتباب الأمن وتوطيده في الأراضي المحررة من حركة الشباب؛

٨ - يعرب عن ارتياحه لتطبيق مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٦ ويطلب إلى المفوضية وبعثة الاتحاد الأفريقي ألا تدخرا وسعا لضمان تنفيذ جميع العمليات وفق هذا المفهوم وضمن الجداول الزمنية المقترحة، ويقدر في هذا الصدد، أن يطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يأذن بزيادة عدد أفراد قوات البعثة إلى ٥٠٠ ٤ لفترة ستة أشهر غير قابلة للتجديد من أجل أداء المهام المنوطة ببعثة الاتحاد الأفريقي على النحو المبين في مفهوم العمليات لعام ٢٠١٦ ولا سيما فيما يتصل بتوسيع العمليات الهجومية، فضلا عن تيسير استراتيجية خروج البعثة؛

٩ - يهيب بالمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم وزيادته إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية. بما يتناسب مع التحديات التي تواجهها في سياق جهودهما الرامية إلى تعزيز وتوطيد السلام والأمن في الصومال؛

١٠ - يشير إلى أنه عندما أذن الاتحاد الأفريقي بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان ذلك على أساس أن البعثة لن تنشر إلا لفترة ستة أشهر، وذلك أساسا بغرض الإسهام في المرحلة الأولية لتحقيق الاستقرار في الصومال، وأنها ستتطور، بعد ذلك، إلى عملية تابعة للأمم المتحدة من شأنها أن تدعم تحقيق استقرار الصومال في الأجل الطويل وإعادة إعمارها بعد انتهاء النزاع، وفي هذا السياق، **يطلب** إلى رئيسة المفوضية التعجيل بإجراء مشاورات استراتيجية لاستكشاف الخيارات المختلفة لتمويل البعثة بما في ذلك من خلال عقد اجتماع ثلاثي رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل بحث السبل الكفيلة بالتصدي لتحديات التمويل التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي حاليا، **ويطلب أيضا** إلى المفوضية إشراك الاتحاد الأوروبي بهدف إيجاد حل توافقي لدفع البدلات إلى قوات بوروندي في بعثة الاتحاد الأفريقي، استنادا إلى نهج غير تمييزي، مع مراعاة الطابع الخاص لعمليات البعثة، ووفقا للاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة تنسيق العمليات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي خلال اجتماعها الحادي والعشرين الذي عقده في أديس أبابا، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛

١١ - **يشيد** بجميع أفراد البعثة النظاميين والمدنيين، وكذلك بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وهي إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا ونيجيريا، لما أبدوه من التزام متواصل ولما بذلوه من تضحيات حتى الآن، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي للإبقاء على وجودها في الصومال وفقا للجدول الزمني المقرر لنشرها على النحو الوارد في مفهوم عمليات البعثة بغية تفادي خلق فراغ أمني وما يتصل بذلك من آثار سلبية أخرى، **ويؤكد مجددا** الدور المركزي للتضامن الأفريقي على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي يشكل قوة الدفع الأساسية وراء نشر البعثة؛

١٢ - **يؤكد أهمية** اتباع نهج مستدام ومنسق من أجل بناء قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية **ويطلب** إلى المفوضية وبعثة الاتحاد الأفريقي العمل مع حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية في جميع الجهود الرامية إلى بناء قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية، بهدف وضع استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل تتسم بمزيد من الاستدامة والمتانة والفعالية المباشرة؛

١٣ - يشيد بقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة لمواصلة جهودها الرامية إلى كفالة الامتثال التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تنفيذ العمليات العسكرية للبعثة، بما في ذلك الإسراع بإنشاء مجالس التحقيق وغيرها من الآليات الضرورية للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الأفراد النظاميين التابعين للبعثة وفرض العقوبات الملائمة على الجناة، عند الاقتضاء، بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من مذكرات التفاهم الموقعة بين الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وفي السياق نفسه، يؤكد مجدداً سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي ينتهجها الاتحاد الأفريقي؛

١٤ - يشير إلى الفقرة ١١ من البيان الذي اعتمده في جلسته ٦٢٢، ويطلب إلى المفوضية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتهاء من إعداد الدراسة عن استخلاص الدروس المستفادة بعد مرور عشر سنوات على نشر بعثة الاتحاد الأفريقي، التي من المتوقع أن تقدم توصيات ملموسة بشأن مستقبل وجود البعثة في الصومال؛

١٥ - يطلب إلى المفوضية أن تحيل هذا البيان وتقرير رئيسة المفوضية بشأن الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يحيلهما إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل اتخاذ إجراء بشأنهما، حسب الاقتضاء؛

١٦ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة الثانية

تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرتين ١٨ و ٤٤ من القرار ٢٢٩٧ (٢٠١٦) الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الجلسة ٧٧٣١ المعقودة في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي ذلك القرار، طلب مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي أن يطلع مجلس الأمن بانتظام، عن طريق الأمين العام، على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن يقدم تقارير بصورة منتظمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوسائل منها تقديم عروض شفوية عن آخر المستجدات وتقارير خطية. كما كرّر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال جلسته ٦٠٨ المعقودة في أديس أبابا يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تأكيد الحاجة إلى تقديم تقارير دورية عن عمليات البعثة، بما في ذلك عن تنفيذ مفهوم العمليات المنقح. وعليه، يتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت في الصومال خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية والمستجدات ذات الصلة

٢ - يواصل الصومال إحراز تقدم سياسي كبير لا سيما فيما يتعلق ببناء النظام الاتحادي والعمليات الانتخابية. وفيما يتعلق بعملية بناء النظام الاتحادي، اختتم مؤتمر تشكيل الولاية التي تضم إقليم هيران وشبيلي الوسطى أعماله في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مع تشكيل إدارة إقليم هيرشبييلي الذي انتخب مجلسه رئيس الإقليم ونائب الرئيس، ورئيس المجلس ونائب رئيس المجلس. واستفادت هذه المحطة البارزة من دعم والتزام اللجنة المشتركة الرفيعة المستوى التي تضم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومة الصومال الاتحادية. وبالإضافة إلى الدعم السياسي، وفّرت بعثة الاتحاد الأفريقي الحماية لجميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في عملية المصالحة والنهوض بتشكيل الولايات، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٧ (٢٠١٦). ولقد انتقل تشكيل الولايات الآن إلى مرحلة إضفاء الطابع الرسمي على التقسيمات الإدارية المؤقتة الستة إلى ولايات أعضاء في الاتحاد وإنشاء حكومات محلية فاعلة ضمن هذه الولايات. بما يتماشى مع خريطة الطريق السياسية الصومالية لعام ٢٠٢٠.

٣ - ويسعدني أن أشير إلى أن إجراء العملية الانتخابية الفريدة لعام ٢٠١٦ ونتائجها سيوفران منطلقا هاما نحو إجراء الاقتراع العام في الصومال. ومن النتائج الهامة التي تمخضت عنها هذه العملية أن الصومال لديه الآن جمعية مؤلفة من مجلسين وهو يعمل من أجل اختيار رئيس جديد بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ودعما لهذه العملية، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بنشر بعثة للدعم الانتخابي في الأجل القصير إلى الصومال لمراقبة العملية وتقييمها وتقديم الدعم الاحتياطي، وإسداء مشورة الخبراء إلى القيادة السياسية لبعثة الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي تواصل العمل، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك حكومة الصومال الاتحادية، ومنتدى القيادات الوطنية الصومالية، والفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، وآلية تنفيذ الانتخابات غير المباشرة على مستوى الدولة، والآلية المستقلة لحل المنازعات الانتخابية، والنائب الصوماليات، والتحالف من أجل التغيير لمعالجة جملة أمور من بينها مختلف المسائل المتصلة بالانتخابات، من قبيل كفالة الأمن خلال الانتخابات، وتحقيق الحصص المخصصة للمرأة من المقاعد في البرلمان، وتسوية المنازعات الانتخابية.

٤ - وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، تمشيا مع المسؤوليات المنوطة بها، كفالة أمن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ التي تجري دون وقوع حوادث بارزة. ولقد اعتمدت البعثة، في حدود قدراتها، منهجا ذا شقين في تقديم الدعم إلى العملية الانتخابية من خلال توفير بيئة آمنة وسلمية، فضلا عن أنشطة الدعوة وتوعية الصوماليين وتعبئتهم للمشاركة الشاملة في العملية الانتخابية. وعموما، كان الدعم الذي قدمته البعثة إلى كامل العملية الانتخابية ناجحا بشكل ملحوظ.

ثالثا - الحالة الأمنية

٥ - لا تزال الحالة الأمنية العامة هادئة نسبيا، على الرغم من الهجمات غير المتناظرة المتكررة التي تشنها حركة الشباب. وعموما، حافظت حركة الشباب على بعض الحضور في جوبا السفلى والوسطى، بما في ذلك مناطق وادي جوبا وغدو وباي وباكول وشبيلي السفلى والوسطى وهيران، وعلى امتداد الشريط الساحلي الشمالي الشرقي، حيث تشكل تهديدا محتملا لحكومة الصومال الاتحادية، والإدارات الإقليمية، وقوات الأمن الوطني الصومالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، والشركاء. ومع ذلك، فإن قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب قوات الأمن الوطني الصومالية، تواصل عملية استعادة أقاليم شاسعة وتهدة الأوضاع فيها وتعزيزها في المناطق التي كانت تخضع سابقا لسيطرة حركة الشباب.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطابع غير المتناظر لأسلوب عمل حركة الشباب ما زال يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد وتوفير الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية. وفي حين لا تزال حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة المعارضة تشكل تحدياً للأمن في الصومال، حافظت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي على وجودها في القطاعات الستة ودأبت على تنفيذ عمليات عسكرية ضد حركة الشباب ضمن منطقة مسؤوليتها.

٧ - كما سُجِّل بعض حوادث عودة ظهور حركة الشباب في بعض المدن الرئيسية، عقب انسحاب قوات غير تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، استعادت حركة الشباب عدداً من المدن في منطقة هيرشيبيلي، وهي مدن موقوكوري وعيل كالي وهلغان. واستعادت حركة الشباب أيضاً بلدة تيبغلو في منطقة باكول واستولت على الموقع الدفاعي التابع للجيش الوطني الصومالي في غوف غدود في منطقة باي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وتشير هذه الحوادث إلى أن عدم وجود عمليات سيطرة مستمرة سيواصل تقويض المكاسب الأمنية في البلد.

٨ - ولا تزال الحالة في غالكعيو مبعثاً للقلق. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، انخرطت قوات موالية للإدارتين الإقليميتين في بوتلاند وغالمودوغ في مواجهة عنيفة مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتشريد السكان. وجرى توقيع اتفاق بين الطرفين في أبو ظبي في تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الرئيسان بموجبه التزامهما بوقف إطلاق النار وتعهدا بالعمل على فصل القوات والمصالحة. وبدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، أنشئت اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في غالكعيو.

٩ - ووقع عدد قليل من الحوادث العنيفة المتصلة بالعملية الانتخابية. ونفذت العملية الانتخابية الجارية في بيئة آمنة ومؤاتية نسبياً لإجرائها، وأحرزت تقدماً جيداً في جميع العواصم الإقليمية المضيفة. واتساقاً مع توفير أمن الانتخابات في جميع هذه العواصم الإقليمية المضيفة، وضعت بعثة الاتحاد الأفريقي خططاً أمنية فعالة لتأمين انتخابات رئيس البرلمان الاتحادي ورئيس الصومال، المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وستشكل هذه الانتخابات مرحلة حاسمة يُرجَّح أن تجتذب مزيداً من أنشطة حركة الشباب.

١٠ - وفي خضم هذا التقدم، تعرَّضت الجهود السياسية والأمنية والرامية إلى تحقيق الاستقرار في الصومال للتقويض بسبب عمليات المصالحة المحدودة على الصعيد الوطني والشعبي، والاشتباكات المتقطعة فيما بين العشائر/إدارات الأقاليم وداخلها، والتوترات الناشئة

عن العملية الانتخابية. وتواصل حركة الشباب كذلك انتهاج أسلوب عمل يقوم على استخدام التمرد، واتباع تكتيكات غير متناظرة، وتغذية نزعة التطرف، والتطرف الديني، وتجنيد الأطفال. وتواصل الحركة استغلال الثغرات القائمة في مختلف القطاعات من خلال نصب الكمائن وشن الهجمات بالقنابل اليدوية، والهجمات غير المباشرة بمدافع الهاون، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبة، بالاقتران مع هجمات معقدة تستهدف مدنيين ومسؤولين حكوميين وبعثة الاتحاد الأفريقي وأعضاء المجتمع الدولي.

رابعاً - نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١١ - بالإضافة إلى أنشطة النشر على النحو الوارد في تقرير سابق، يسرُّ بعثة الاتحاد الأفريقي الإبلاغ بأن قائد القوة، وهو من مواطني جيبوتي، قد أوفد منذ ذلك الحين إلى منطقة البعثة لزيادة تعزيز هياكل القيادة والمراقبة، والتنفيذ الناجح لولاية البعثة في نهاية المطاف.

١٢ - وعلى النحو المبين في مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٦، تواصل البعثة الحفاظ على انتشار الأفراد النظاميين المأذون بهم ووجودهم في جميع القطاعات. ويهدف ذلك إلى إرساء الظروف اللازمة لقيام إدارة فعلية ومشروعة في أرجاء الصومال، من أجل دعم قوات الأمن الصومالية القائمة والتنسيق معها.

١٣ - وبموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، يُتوخى أن تقوم آلية تخطيط مشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والصومال بتقييم ولاية البعثة وتيسير تنفيذها. وفي هذا الصدد، وخلال انعقاد المنتدى الشهري للتنسيق على مستوى القيادات العليا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استهلّت مناقشات لتوفير طرائق الانتقال على مدى السنتين إلى السنوات الأربع المقبلة. وفي هذا الصدد، وضمن إطار التحضير لتسليم جميع المسؤوليات الأمنية ذات الصلة إلى قوات الأمن الوطني الصومالية، اتفقت بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على إنشاء فريق مشترك لبحث وإعداد استراتيجية خروج وخطة انتقالية على أساس شروط عملية، استناداً إلى الفهم المشترك من جانب جميع الأطراف المعنية.

١٤ - ومنذ صدور تقرير سابق، بذلت جهود ملحوظة لتحسين كفاءة بعثة الاتحاد الأفريقي عن طريق نشر مضاعفات القوة (طائرات هليكوبتر مقاتلة) ووحدات تمكينية للبعثة. ومع الانتهاء من التوقيع على طلب التوريد مع حكومة كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، سوف يؤدي النشر المتوقع لاحقاً لطائرات هليكوبتر مقاتلة تابعة لقوات الدفاع الكينية اعتباراً

من ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بالاقتران مع برامج التدريب المطلوبة، إلى تعزيز تحسين الكفاءة العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي وقدرتها على الاستجابة. وتنفذ بعثة الاتحاد الأفريقي، من خلال وحداتها التمكينية، "عملية الظبي" داخل القطاع ٥ التي تهدف إلى شق ٨٧ كيلومترا في مرحلة أولى من أصل ٢٠٠ كيلومتر من طرق الإمداد الرئيسية في منطقة مسؤولية البعثة. وسيعزز النجاح في إنجاز هذه العملية الأمن على طرق الإمداد الرئيسية مما سيسمح بتوفير المساعدة الإنسانية وتقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي.

خامسا - الدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الوطني الصومالية

١٥ - تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي دعم بناء قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية وتعزيز فعاليتها، ولا سيما الجيش الوطني وقوة الشرطة الصومالية، باعتبارهما الجهازين الرئيسيين اللذين سيتسلمان مهام بعثة الاتحاد الأفريقي لدى خروجها. وتجري عملية إعادة تنظيم الجيش الوطني، كجزء من تنفيذ خطة النصر، التي تنص على إنشاء وحدات تابعة للجيش الوطني منظمة ومجهزة جيدا، وإن كانت تفتقر إلى الموارد المطلوبة. ولا تزال عملية إصلاح قوة الشرطة وإعادة هيكلتها أمرا أساسيا لعملية تحقيق الاستقرار في الصومال في المدى الطويل. ولقد بذلت جهود لا يستهان بها لضمان تنفيذ العمليات المشتركة مع قوات الأمن الوطنية، كجزء من تنفيذ الخطة الأمنية الوطنية، والمساهمة في الجهود الأوسع نطاقا لتدريب قوات الأمن وتوجيهها. وفي الواقع، نفذت بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع قوة الشرطة الوطنية، عدة عمليات مشتركة شملت تسيير دوريات نهارية وليلية في مقديشو وعددا من عمليات التطويق والبحث المشتركة، مما أدى إلى اعتقال المشتبه فيهم من حركة الشباب ومصادرة مواد تدخل في صنع المتفجرات. ولقد تجلّى كذلك دور بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عنصر الشرطة، في إجراء عمليات تقييم الانتخابات، وتقديم الدعم إلى أمن الانتخابات، وتدريب قوة الشرطة الوطنية، في مقديشو والمواقع الانتخابية الأخرى على السواء.

١٦ - وسعيا لتحسين التنسيق والاتصال وتبادل المعلومات الاستخباراتية خلال فترة الانتخابات، قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي الدعم إلى الشرطة الوطنية والجيش الوطني وقوات الأمن الأخرى في إعداد خطط مشتركة لأمن الانتخابات، وإنشاء لجان أمنية مشتركة، ومراكز للعمليات المشتركة. وأدت الخطط الأمنية المشتركة إلى النجاح في إنجاز انتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب في ولاية جوبالاند والولاية الجنوبية الغربية. وعلى نفس المنوال،

لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي توفّر أمن الانتخابات لولايات أخرى لم تنجز بعد عملياتها الانتخابية.

سادسا - حماية المدنيين والامتنال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

١٧ - أنشأت بعثة الاتحاد الأفريقي، تمثيا مع ولايتها، هياكل لضمان تنفيذ قواتها لولايتها وفقا للالتزامات. بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدر قائد القوة الجديد توجيهها إلى قادة العمليات يُدكرهم بالتزاماتهم بموجب مختلف الاتفاقيات. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. واستفادت الوحدة المعنية بالحماية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية التابعة للبعثة من الإحاطة الشهرية لقائد القوة مع قادته لتقديم عروض موجهة إلى قادة القطاعات والعمليات بشأن مختلف المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٨ - وقام الفريق العامل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بمناقشة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان بتعزيز اتصالاته الدورية. وبالمثل، جرى تفعيل الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، مع إحالة تقارير منتظمة إلى قيادة البعثة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وحيثما أثرت ادعاءات اعتداء موثوقة، أنشأت البعثة دائما على الفور مجالس تحقيق للتحقيق في هذه الادعاءات وأطلعت الشركاء على الاستنتاجات ذات الصلة حسب الاقتضاء. وفي محاولة لتعزيز مصداقية عمليات الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، قامت بعثة الاتحاد الأفريقي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بوضع إجراءات تشغيل موحدة لطرائق تقديم دفعات على سبيل الهبة إلى المدنيين الأبرياء من ضحايا عملياتها.

١٩ - ورسمت البعثة تصورا لخط هاتفية مخصص للأزمات وأيدت إنشائه، ولقد أُطلق هذا الخط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو يعمل داخل الصومال للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وتم التعاقد من الباطن مع منظمة غير حكومية صومالية مستقلة على إدارة هذا الخط الهاتفي المخصص للأزمات، ووضع في الخدمة رقم هاتفي مجاني (٥٥٥٥) يعتمد ممارسة الإصغاء المتفاعل، وتسجيل المعلومات المتعلقة بالانتهاكات، وإحالة الضحايا إلى الخدمات و/أو السلطات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتشكل هذه المبادرة الممولة من بعثة الاتحاد الأفريقي جزءا من آلية

الرصد والاستجابة التي تهدف إلى كسر جدار الصمت بشأن العنف الجنسي والجنساني والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وأي شكل آخر من أشكال الإيذاء المرتكب ضد النساء والأطفال.

سابعاً - تنفيذ مفهوم العمليات المنقّح ونتائج عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٠ - سجّل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي لإضعاف قدرات حركة الشباب. وواصلت القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي تحقيق مكاسب كبيرة على الأرض لفصل حركة الشباب عن السكان الذي يشكّلون مركز ثقلها وحرمانها من الموارد في شكل إيرادات وتوظيف ودعم لوجستي. ومن الناحية العملية، نفذت القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع قوات الأمن الوطني الصومالية، عدداً من العمليات التي تستند إلى معلومات استخباراتية قتل خلالها ما مجموعه ٤٢٠ مجاهداً من حركة الشباب وألقي القبض على ١١٧ آخرين. كما صودرت ١٧٧ بندقية كلاشينكوف آلية من طراز AK-47 و ١٥ رشاش كلاشينكوف من طراز PKM و ١٠ من مقذوفات آر.بي.جي. وثلاثة مسدسات و ١٢ قنبلة يدوية و ٦٨٢ ٥ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم. وعلى طول طرق الإمداد الرئيسية، عُثر على ما مجموعه ١٠٠ من الأجهزة المتفجرة المرتجلة ودُمّرت بنجاح في كافة القطاعات.

٢١ - وبذلت أيضاً جهود كبيرة لكفالة حرية التنقل والمرور الآمن وحماية المشاركين في عمليات السلام والمصالحة، فضلاً عن العملية الانتخابية. وفي حين أن بعثة الاتحاد الأفريقي تعمل باستمرار من أجل كفالة إجراء انتخابات حرة وخالية من الحوادث نسبياً في الصومال، أتاح نشر قواتها في عذاذو في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ توفير بيئة مكنت المراقبين الدوليين من رصد الانتخابات، مما يشكل خطوة رئيسية نحو ضمان مصداقيتها وشرعية نتائجها. كما كفلت البعثة عملية تشكيل ولاية هيرشيلي وتنصيب رئيسها في إطار الجهود الجارية الرامية إلى توفير الحماية للسلطات الصومالية.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم كبير في إجراء استعراض شامل للوضع الحالي للقوات الصديقة في جميع أنحاء منطقة مسؤولية البعثة، بما في ذلك قدراتها على تنفيذ عمليات تتسم بفعاليتها. وفي هذا الصدد، أنجز تقييم الجيش الوطني والتحقق منه في القطاعات ٢ و ٣ و ٤ و ٦. ومنذ ذلك الحين، تعهّدت قيادة الجيش الوطني بالتعجيل بإجراء العملية ذاتها في القطاعين ١ و ٥.

٢٣ - وتمشيا مع مفهوم العمليات المنقح والمهام الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٩٧ (٢٠١٦)، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي المؤتمر الثاني المشترك لقادة القطاعات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والقادة الإقليميين في الجيش الوطني الصومالي خلال الفترة قيد الاستعراض. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ، لا تزال البعثة تواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك محدودية القدرة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ وعدم كفاية قوام الجيش الوطني في بعض المناطق؛ وانعدام الدعم الفتاك للجيش الوطني مما يعوق قدرة قواته على تولي زمام الأمن في المناطق المحررة؛ والافتقار إلى أصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع من أجل توفير معلومات آنية لمواجهة استمرار أنشطة حركة الشباب؛ واستمرار انشقاق بعض عناصر الجيش الوطني وانضمامهم إلى حركة الشباب مصطحبين مركبات عاملة وأسلحة.

٢٤ - بيد أن هناك قيودا على شنّ عمليات هجومية كبرى لطرد مجاهدي حركة الشباب من قواعدهم ومعقلهم الرئيسية، لا سيما في وادي نهر جوبا وعلى امتداد الشريط الساحلي الشمالي الشرقي للصومال. وتعزى هذه القيود أساسا إلى ثلاثة عوامل: أولا عدم كفاية قوام القوة اللازمة للسيطرة على المناطق التي تم الاستيلاء عليها بالفعل والقوة لإطلاق الهجوم؛ وثانيا، عدم توفر مضاعفات القوة وعناصر التمكين المطلوبة (حتى الآن، لم يتم شراء سوى ثلاث طائرات هليكوبتر من حكومة كينيا)؛ والافتقار إلى الدعم اللوجستي اللازم للقوات المخصصة للعمليات.

ثامنا - تحقيق الاستقرار والحالة الإنسانية

٢٥ - تواصل أنشطة تحقيق الاستقرار على طول المسارات السياسية وغير العسكرية والاجتماعية - الاقتصادية إحراز تقدم من خلال استعادة هياكل الحوكمة والأمن وسيادة القانون، وتنفيذ المشاريع المجتمعية لفوائد السلام في المناطق المستعادة حديثا وخارجها. وتنفذ أنشطة التدريب والتصديق التي تقوم بها لجان السلام والاستقرار المحلية في مناطق حدر، وباراوا، وأر شيخ، وبولو بورتو. وتواصل هذه اللجان أداء أدوار حيوية في جهود المصالحة على المستوى الشعبي من خلال تعزيز التعايش السلمي ومنع العنف ونشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية، مع القيام في الوقت نفسه ببناء نهج توافقي لمعالجة القضايا الملحة من خلال إجراء مشاورات مجتمعية. وبالمثل، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي دعم الجهود الجارية لتنفيذ إطار وذر الوطني للحكم المحلي الذي ينص على تشكيل مجالس محلية في جميع الولايات

الأعضاء في الاتحاد، مما يكتسب أهمية حاسمة في تعزيز نظم الإدارة المحلية وتحسين تقديم الخدمات.

٢٦ - وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في أنشطة تحقيق الاستقرار التي أبرزت أعلاه، ظلت الحالة الإنسانية في الصومال صعبة للغاية. ويعاني الصومال من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة الناجمة عن ظروف الجفاف وتشريد السكان، وفيما يتعلق بالعائدين. ومن المؤسف أن هذه الاحتياجات تتنافس على موارد متضائلة من المجتمع الدولي. وعموماً، وبالرغم من الافتقار إلى الموارد الكافية وانخفاض مستوى العمل الإنساني والإنعاش المبكر في جميع أنحاء جنوب وسط الصومال، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية والمجتمع الإنساني، مواصلة تيسير إجراء عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية في مناطق عملياتها وتقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي استردت من حركة الشباب.

تاسعا - الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٧ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٩٧ (٢٠١٦) الذي يكلف المكتب بتوفير مجموعة عناصر الدعم اللوجستي إلى ١٢٦ ٢٢ فرداً من الأفراد النظاميين و ٧٠ موظفاً مدنياً في بعثة الاتحاد الأفريقي. وهذا الدعم الذي يستند إلى ١٧ بنداً متسلسلاً وما فتئ يمكن بعثة الاتحاد الأفريقي من توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء منطقة البعثة بأكملها، كان مرضياً إلى حد كبير، باستثناء عدد قليل من المجالات التي تتطلب المزيد من الترشيح.

٢٨ - وفي حين أن توفير حصص الإعاشة إلى قوام الأفراد المأذون به قد سجل تقدماً ملحوظاً، ما زال تسليمها يعتمد على النقل الجوي الباهظ التكلفة وغير المستدام في المناطق التي لا تزال فيها طرق الإمداد الرئيسية غير سالكة بسبب مجموعة من العوامل، بدءاً من تهديدات الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتردي شبكة الطرق وكثرة الكمائن التي تنصبها حركة الشباب لقوافل بعثة الاتحاد الأفريقي. وهذا يشير إلى وجود حاجة ملحة لتجهيز البعثة بالقدرة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وبقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

٢٩ - وفيما يتعلق بالنقل، فإن التأخير في إنشاء مرافق الصيانة في جميع القطاعات المقترن بالصعوبات في اقتناء قطع الغيار في أوانه يشكل عقبة رئيسية أمام القدرات الإجمالية للبعثة المتعلقة بالصيانة والتصليح. ولقد أثر ذلك بصفة خاصة على بعض المركبات العاملة التي ما زالت صلاحيتها التشغيلية أقل بكثير من العتبة التشغيلية الدنيا المقبولة وقدرها ٧٥ في المائة. وقد يحتاج نظام المشتريات في المكتب إلى اعتماد المزيد من المرونة من أجل التكيف مع متطلبات إنفاذ السلام لبعثة مثل بعثة الاتحاد الأفريقي.

٣٠ - وسجلت الخدمات الهندسية التي يقدمها المكتب نجاحا ملحوظا من حيث أماكن الإيواء وتطوير الهياكل الأساسية. بيد أن تشييد المراكز القطاعية المعلقة، فضلا عن ترشيد تحديد أولويات أشغال الإيواء بين بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الدعم، لا يزال يشكل تحديا. وبالمثل، فإن توفير المياه المحمولة في الصحاريح والمياه الصالحة للشرب ما زال محفوفًا بالصعاب ويتطلب تدخلا فوريا. ولقد شهد توفير الوقود ومواد التشحيم تقدما مطردا ضمن الجداول الزمنية والكميات المحددة. ومع ذلك، لا بد من أن يعمد المكتب إلى إشراك بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالنقل الجوي للوقود امتثالا لمذكرة التفاهم وللمبادئ التوجيهية في مفهوم العمليات لعام ٢٠١٦.

عاشرا - ملاحظات

٣١ - ما زالت بعثة الاتحاد الأفريقي تتمتع بأهمية محورية في السعي إلى إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في الصومال. وإنني أود أن ينظر المجلس في الجوانب التالية باعتبارها حاسمة الأهمية للمكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن في الصومال:

٣٢ - أولا، لم تكن الموارد المستمرة (المعدات واللوجستيات والتمويل) بمستوى التضحيات التي بذلتها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من الإنجازات المحفوفة بالصعاب إنما الدامغة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي، يمكن القول إن البعثة لا تزال أشدّ البعثات افتقارا إلى الموارد بالمقارنة مع العمليات غير المتناظرة الماثلة داخل أفريقيا أو خارجها. فلقد جرى للأسف تخفيض التمويل الذي خصصه الاتحاد الأوروبي لتسديد بدلات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بنسبة ٢٠ في المائة، مما أسفر عن عواقب سلبية غير مقصودة، بما في ذلك احتمال قيام بلدان مساهمة بقوات بسحب قواتها من الصومال. ولقد أعلن ذلك بوضوح رؤساء دول البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي خلال الاجتماع الذي عقده في جيبوتي في ٢٨ شباط/فبراير واتضح ذلك في رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة من حكومة بوروندي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهذه الإمكانية

ستكون حقا مأساة، ليس فقط للصومال، بل للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن طريق مفوض السلم والأمن، اتخذت خطوات لمعالجة هذه الحالة. وتشمل هذه التدابير إجراء مشاورات مع الاتحاد الأوروبي وتنظيم حملة لتعبئة الموارد تتوجه إلى الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران والأمم المتحدة وأوروبا وروسيا. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي التأكيد على أن أكثر تمويل مستدام للبعثة يمكن تحقيقه عن طريق الاستفادة من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وقد يود المجلس أن يؤكد مجددا هذا الموقف لكي ينظر فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان أن يمتنع الاتحاد الأوروبي عن التمييز في إجراءات الدفع المتصلة بجميع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للاجتماع الحادي والعشرين الذي عقدته لجنة تنسيق العمليات العسكرية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وترى بعثة الاتحاد الأفريقي أن اضطلاعها بعمليات أمنية كبيرة وطرد حركة الشباب من معاقلها بما في ذلك وادي نهر جوبا والشريط الساحلي الشمالي الشرقي يتطلب زيادة عدد أفراد القوات إلى ٥٠٠٠، بدعم كامل، لفترة ستة أشهر غير قابلة للتحديد. وسيتيح نجاح هذه العملية فتح طرق الإمداد الرئيسية داخل هذه المناطق الزراعية الخصبة التي تشكل مصدر السلال الغذائية في الصومال. كما سيتيح إيصال المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاق الحوكمة ليشمل هذه المناطق.

٣٣ - ثانيا، إن التطورات السياسية، لا سيما في العملية الانتخابية كما أجريت، تبعث على التفاؤل، ولكن ينبغي تشجيع سلطات حكومة الصومال الاتحادية على اختتام هذه العملية في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استنادا إلى الجدول الزمني المنقحة. وفي هذا الصدد، لا بد من توجيه التهئة إلى شعب وحكومة الصومال على إنشاء البرلمان العاشر. وفي الوقت نفسه، لا بد من التحقيق على وجه السرعة في أي مخالفات مزعومة في سير العملية الانتخابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة حفاظا على نزاهة العملية الانتخابية.

٣٤ - ثالثا، لا تزال مفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي ملتزمين باتباع نهج شامل إزاء السلام والأمن في الصومال. وينبغي أن يستند هذا النهج إلى مجموعة من المؤشرات الأمنية التي تتراوح بين استعادة سلطة الدولة وضرورة مكافحة التطرف العنيف. بيد أن النجاح في تنفيذ نهج شامل إزاء الأمن يجب أن يشمل بعثة الاتحاد الأفريقي في جميع جوانبه. ولذلك، من الضروري أن يبدي المجلس رأيه بشأن ضرورة إنشاء عملية تعاونية بقيادة حكومة الصومال الاتحادية وبدعم وثيق من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين ذوي الصلة في التنفيذ الفعال لنهج شامل إزاء السلام والأمن في الصومال.

٣٥ - وفي الواقع، أود أن أشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي وبموظفي البعثة لما يواصلون بذله من تضحيات في خدمة القارة. وستواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي اتباع موقف الدعم الكامل والتضامن معهم في سعيها لضمان القضاء على الأعمال والتهديدات الإرهابية ضد شعب الصومال.

٣٦ - وختاماً، أود أن أشيد برئيس وزراء أثيوبيا، هايلي مريم ديسالين، بصفتها رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبالذول الأعضاء في الهيئة، على مساهماتهم الجليلة لإحلال السلام في الصومال والمنطقة.